بنك الإسكان
Housing Bank

نافذة الإسكان الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط
الاستراتيجي والأبحاث / المجموعة المالية

العدد
67
تشرين الأول 2020

العدد
67
تشرين الأول 2020

المحتويات

3 آفاق الاقتصاد العالمي

7 أداء الاقتصاد الأردني

13 أداء القطاع المصرفي الأردني

18 أخبار بنك الإسكان على الصعيد المصرفي

23 مقتطفات اقتصادية محلية وعالمية

آفاق الاقتصاد العالمي

نتيجةً لتخفيف قيود الإغلاق العام وسرعة تعميم البنوك المركزية والحكومات حول العالم لتدابير الدعم من السياسات على نطاق غير مسبوق، فقد شهد الاقتصاد العالمي تحسناً طفيفاً خلال الربع الثالث من هذا العام رغم الركود الذي ضرب قطاعات اقتصادية واسعة خلال النصف الأول.

إلا أنَّ الطريق لا يزال طويلاً أمام تحقيق التعافي المنشود وسط عدم يقين مستمر حول ما قد نشهده في المستقبل، خاصةً فيما يتعلق بمسار الجائحة وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والمتمثلة في تراجع الطلب وضعف السياحة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات رأس المال.

كما كشفت جائحة كورونا عن نقاط ضعف هيكلية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في شتى دول العالم، وقد اتخذت دول العالم تدابير واسعة لاحتواء الفيروس وتجنب انهيار أنظمة الرعاية الصحية، ممّا وجّه ضربةً قوية للصناعات والوظائف عالمياً، وتسبب في أسوأ ركود اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

أما على الصعيد المالي، فقد توقّع صندوق النقد الدولي بأن تشهد بعض الأنظمة المصرفية نقصاً في رؤوس الأموال إذا استمر التباطؤ الاقتصادي خاصة في المناطق التي تشهد تباطؤاً اقتصادياً، وقد تتسبب أعباء الديون بالقطاعين العام والخاص في تحديات لأسواق المال، كما أشار إلى أن بعض اقتصاديات الأسواق الصاعدة والواعدة ستواجه تحديات تمويلية، ممّا قد يصل ببعضها إلى حالة المديونية الحرجة أو يقود إلى حالة من عدم الاستقرار المالي.

ومع تكَشُّف أبعاد الأزمة، قد تتحول ضغوط السيولة التي تعانيها الشركات إلى حالات إعسار، وخاصة إذا تأخر التعافي، ويُلاحَظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تعرضاً لهذه المخاطر.

وفي أحدث تقاريره لآفاق الاقتصاد العالمي، توقع صندوق النقد الدولي انكماشاً عالمياً نسبته 4.4% لعام 2020، بعد أن كانت توقعاته السابقة تشير إلى انكماش نسبته 4.9% ويعود التحسن في هذه التوقعات إلى العوامل التالية:

- عودة الصين إلى النمو وعلامات الانتعاش التي أظهرتها في الربع الثالث من العام الجاري.
- تحسن نتائج إجمالي الناتج المحلي التي كانت أفضل من المتوقع في الربع الثاني من هذا العام، خاصةً في الاقتصاديات المتقدمة نتيجةً لتقليص قيود الإغلاق وتبني إجراءات الدعم والتحفيز.

وتوقع الصندوق عودة الاقتصاد العالمي إلى مسار الانتعاش عام 2021 بتسجيل نمو بنسبة 5.2% بافتراض التقدم في توفير اللقاح المضاد للفيروس، لكنه سيتباطأ إلى حدود 3.5% في السنوات التالية حتى 2025، ويعزى النمو الضعيف على المدى المتوسط إلى الزيادة المتوقعة في رصيد الدين السيادي وانكماش القاعدة الضريبية وأثرها على خدمة التزامات الدين.

أبرز توقعات النمو على مستوى الاقتصاديات العالمية

أولاً: النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات المتقدمة

ساهمت الاستثمارات الضخمة في الصحة والتعليم في التخفيف من الخسائر المتوقعة، كما كان للإجراءات المالية والنقدية السريعة دوراً كبيراً في الحفاظ على الدخل المتاح للأسر وحماية التدفق النقدي للشركات ودعم توفير الائتمان، الأمر الذي دفع بصندوق النقد الدولي إلى تحسين توقعاته للاقتصاديات المتقدمة، حيث يتوقع أن تسجل انكماشاً نسبته 5.8% خلال عام 2020، على أن يسجل العام 2021 انتعاشاً يصل إلى 3.9%.

أما على صعيد الاقتصاديات الرئيسية ضمن هذه المجموعة، فقد كانت التوقعات على النحو التالي:

- يتوقع أن يسجل الاقتصاد الأمريكي انكماشاً نسبته 4.3% عام 2020، على أن يعود لمسار التعافي في العام 2021 ليحقق نمواً نسبته 3.1%.
- يتوقع انكماش اقتصاديات دول مجموعة اليورو بما نسبته 8.3% في عام 2020، وهو أفضل من معدل الانكماش المتوقع سابقاً في حزيران والبالغ 10.2%. لكن نسب التفاوت بين دول الاتحاد كبيرة، حيث من المتوقع أن تشهد القوة التصديرية في ألمانيا انكماشاً نسبته 6.0% في عام 2020، بينما من المتوقع انكماش الاقتصاد الإسباني الأكثر اعتماداً على السياحة 12.8%، على أن تعود المنطقة لنمو نسبته 5.2% في عام 2021.

ثانياً: النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات الصاعدة والنامية

ساءت آفاق النمو بشكل كبير في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إذ ارتفعت الإصابات بسرعة في ظل اجتياح موجة ثانية من الوباء، ممّا أجبر عمليات إعادة فتح الاقتصاد على التوقف مؤقتاً، حيث من المتوقع أن تتكبد اقتصاديات الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية (باستثناء الصين) خسائراً كبيرة، حيث خفض صندوق النقد الدولي من توقعاته لهذه الاقتصاديات لتسجل انكماشاً نسبته 5.7% عام 2020، على أن تتعافى في العام 2021 مسجلة نمواً نسبته 5.0%. بالمحصلة فمن من المنتظر أن تتسبب هذه الجائحة في تفاقم التباين في توقعات الدخل بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الصاعدة والنامية (باستثناء الصين).

أما على صعيد الاقتصاديات المؤثرة في هذه المجموعة يتوقع ما يلي:

- يتوقع للاقتصاد الصيني أن ينمو بنسبة 1.9% هذا العام، ليكون بذلك الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي سيشهد نمواً هذا العام، وهذه النسبة أعلى بواقع 0.9 نقطة مئوية عن توقعات حزيران الماضي، بينما سيشهد العام 2021 طفرة كبيرة في نمو الصين والذي سيصل إلى 8.2%.
- يتوقع أن يسجل الاقتصاد الهندي انكماشاً مقداره 10.3%، على أن يعود للنمو عام 2021 بما نسبته 8.8%.

وفيما يلي أبرز توقعات النمو (%) على المستوى العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي:

البيان	فعلي	التوقعات	
	2019	2020	2021
الناتج العالمي	**2.8**	**4.4–**	**5.2**
الاقتصاديات المتقدمة	**1.7**	**5.8–**	**3.9**
الولايات المتحدة	2.2	4.3–	3.1
منطقة اليورو	1.3	8.3–	5.2
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	**3.7**	**3.3–**	**6.0**
آسيا الصاعدة والنامية	**5.5**	**1.7–**	**8.0**
الصين	6.1	1.9	8.2
الهند	4.2	10.3–	8.8
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**1.4**	**4.1–**	**3.0**
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	**1.0**	**10.4–**	**8.3**

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020/10، صندوق النقد الدولي.

انعكاسات الجائحة على حركة التجارة العالمية

أدّت إجراءات الاحتواء في الاقتصاديات الرئيسية وأهم البلدان الشريكة تجارياً إلى تخفيض الطلب الخارجي بشدة، وقد أثّر تباطؤ النشاط العالمي على سلاسل التوريد، في حين أن الإجراءات الاحتوائية التقييدية التي اتخذتها الحكومات والمخاوف من الإصابة بالعدوى دفعت المستهلكين للادخار احترازيًا، ممّا أضعف من طلب المستهلكين جراء قواعد التباعد الاجتماعي، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع حجم التجارة العالمية بما نسبته 10.4% لعام 2020، على أن تتحسن في العام 2021 بما نسبته 8.3%.

في حين أظهرت توقعات منظمة التجارة العالمية الصادرة في تشرين أول انخفاض حجم تجارة البضائع العالمية بنسبة 9.2% لعام 2020، بالمقابل كانت المنظمة قد تنبأت في نيسان بانخفاض أكثر حدة تبلغ نسبته 12.9%، إلاّ أن الأداء التجاري القوي الذي شهده العالم في حزيران وتموز أظهر بعض علامات التفاؤل بشأن نمو التجارة الإجمالي لعام 2020. على أن ترتفع مجدداً في العام 2021 بنسبة 7.2%، في حال استطاعت دول العالم الحد من تفشي الفيروس والسيطرة عليه، في المقابل تعد توقعات النمو للعام 2021 أكثر تشاؤماً من التقديرات السابقة التي بلغت 21.3%.

التضخم

أدى هبوط أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى إجراءات الإغلاق لقطاعات اقتصادية واسعة إلى حدوث اضطراب اقتصادي وتباين كبير بين مستويات العرض والطلب، حيث وصلت مستويات أسعار النفط إلى أقل من مستواها المسجل في بداية العام 2020 بما نسبته 70%، حيث يتوقع أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط عالمياً في نهاية عام 2020 حوالي 41.69 دولار أمريكي، في حين كان متوسط سعر البرميل لعام 2019 حوالي 61.39 دولار أمريكي. وفيما يلي توقعات معدلات التضخم (أسعار المستهلك):

المجموعة	فعلي	التوقعات	
	2019	2020	2021
الاقتصادات المتقدمة	%1.4	%0.8	%1.6
الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية	%5.1	%5.0	%4.7

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020/10، صندوق النقد الدولي.

معدلات الفائدة على الودائع

- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر أن تنخفض خلال عام 2020 بحوالي 1.6 نقطة مئوية عن عام 2019 لتصل إلى 0.7%، على أن تعاود الانخفاض عام 2021 لتصل إلى 0.4%.
- يتوقع لأسعار الفائدة السائدة بين البنوك في لندن (لايبور) للودائع باليورو لأجل ثلاثة أشهر أن تستقر خلال العام 2020 عند نفس مستوى العام 2019 والبالغ سالب 0.4%، على أن تنخفض مجدداً في العام 2021 لتصل إلى سالب 0.5%.

توقعات أسعار الفائدة بين بنوك لندن*

%

المؤشر	2019	2020	2021
الودائع بالدولار الأمريكي / ستة أشهر	2.3	0.7	0.4
الودائع باليورو / ثلاثة أشهر	0.4-	0.4-	0.5-
الودائع بالين الياباني / ستة أشهر	0.0	0.0	0.0

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020/10، صندوق النقد الدولي.

أداء الاقتصاد الأردني

تنذر عودة تفشي كورونا بانحدار مؤشرات الاقتصاد الأردني ممّا قد يتسبب بتوسع توقعات الانكماش الاقتصادي للمملكة لعام 2020، حيث عمقت تداعيات تعرض المملكة لموجة ثانية من جائحة كورونا المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد بالنظر لتدهور القدرة الشرائية وارتفاع معدل البطالة لمستويات غير مسبوقة وارتفاع عجز الحساب الجاري، وتراجع نسق الاستثمارات في ظل تراجع الاقتصاد العالمي، واستمرار الصراعات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية من هذا العام:

النمو الاقتصادي

نتيجةً لتباطؤ الطلب العالمي وانخفاض الصادرات، وتراجع تدفقات الدخل السياحي وتحويلات العاملين في الخارج، بالإضافة إلى أثر إجراءات الإغلاقات الداخلية الشاملة والجزئية والتي استمرت منذ منتصف شهر آذار الماضي لمواجهة انتشار الوباء، فقد أظهرت النتائج الأولية للتقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة للربع الثاني من عام 2020 انكماشاً بلغت نسبته 3.6% خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من عام 2019.

وتشير النتائج إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم حقّق أعلى انخفاض خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبته سالب 13.4%، ثم قطاع النقل والتخزين والاتصالات بانخفاض بلغت نسبته سالب 9.2%، تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بمعدل بلغت نسبته سالب 6.4%، ثم قطاع الإنشاءات بمعدل بلغت نسبته سالب 6.3%، وكذلك قطاع الصناعات التحويلية بمعدل انخفاض بلغت نسبته سالب 5.3%.

وأجمعت العديد من المؤسسات الاقتصادية العالمية على انكماش الاقتصاد الأردني لعام 2020، وفيما يلي أحدث التوقعات الصادرة بهذا الخصوص:

- تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر تشرين أول إلى انكماش الاقتصاد الأردني عام 2020 بما نسبته 5.0%، بعد أن كانت تشير توقعات شهر نيسان إلى انكماشه بنسبة 3.7%، في حين يتوقع أن يعود لتحقيق نمواً نسبته 3.4% عام 2021.
- عدل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية توقعاته للناتج المحلي الإجمالي من انكماش بنسبة 3.5% حسب توقعاته السابقة إلى انكماش بنسبة 6.0% ضمن توقعاته الجديدة لعام 2020 والصادرة في شهر أيلول، بعد أن سجّل نمواً نسبته 2.0% في العام 2019. فيما توقع عودة النمو بنسبة 4% في العام المقبل 2021، بعد أن كان متوقعاً ارتفاعه إلى 1% في توقعاته السابقة، وعزا البنك عودة النمو إلى 4% بفعل انخفاض تكلفة الطاقة المستوردة، وزيادة التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توقع البنك الدولي في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر في حزيران الماضي انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.5%، فيما أشار إلى بدء تعافيه اعتباراً من 2021 بنسبة نمو 2.0%.
- تشير توقعات صندوق النقد العربي إلى انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.4% عام 2020، مع توقع عودة سريعة لزخم النمو في عام 2021 وبنسبة 3.6%.

- بينت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني إن الضغوط المرتبطة بأزمة فيروس كورونا المستجد ستؤدي إلى تقييد النشاط الاقتصادي في المملكة عام 2020، متوقعةً أن ينكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 5.5% هذا العام، ولكن بالمقابل توقعت انتعاشاً تدريجياً من عام 2021 بنسبة 2.7%، وبمتوسط نمو لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الأعوام 2021-2023 نسبته 2.5% مدعومًا بارتفاع الطلب المحلي والاستثمار العام والخاص.

معدل التضخم

نتيجةً لتراجع الطلب على الاستهلاك، سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) للثمانية أشهر الأولى نمواً نسبته 0.5% على أساس سنوي، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك للثمانية أشهر الأولى من هذا العام 101.04 مقابل 100.51 لنفس الفترة من عام 2019.

ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في هذا الارتفاع الطفيف مجموعة الألبان ومنتجاتها والبيض بمقدار 0.15 نقطة مئوية، الفواكة والمكسرات بمقدار 0.13 نقطة مئوية، التعليم بمقدار 0.11 نقطة مئوية، الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بمقدار 0.08 نقطة مئوية، واللحوم والدواجن بمقدار 0.08 نقطة مئوية. بالمقابل انخفضت أسعار مجموعة من السلع ومن أبرزها مجموعة الوقود والإنارة بمقدار 0.29 نقطة مئوية، النقل بمقدار 0.19 نقطة مئوية، الملابس بمقدار 0.02 نقطة مئوية، والزيوت والدهون بمقدار 0.01 نقطة مئوية.

كما ارتفع معدل التضخم الأساسي للثمانية أشهر الأولى من العام 2020 (والذي يقاس بعد استبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل) وبما نسبته 0.9% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2019.

هذا وتشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في (تشرين أول) من هذا العام أن يبلغ معدل التضخم في المملكة لعام 2020 ما نسبته سالب 0.3% بعد أن كانت تشير التوقعات الصادرة في (نيسان) أن يبلغ 0.2%، فيما تشير توقعات 2021 أن يرتفع معدل التضخم إلى 1.4%.

معدل البطالة

سجّلت معدلات البطالة في المملكة خلال العام الحالي المستوى الأعلى لها تاريخياً، سواء معدلات البطالة بين الذكور أم بين الإناث، أو بين المحافظات وبمختلف التخصصات. حيث واصلت مستويات البطالة ارتفاعها للسنة السادسة على التوالي، وصولاً إلى 23.0% في الربع الثاني من هذا العام، وقد ارتفع معدل البطالة خلال الربع الثاني من هذا العام بمقدار 3.8 نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام 2019، وفيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بمعدل البطالة خلال هذه الفترة:

- **حسب الجنس:** بلغ معدل البطالة للذكور خلال الربع الثاني 21.5% مقابل 28.6% للإناث، حيث ارتفع معدل البطالة للذكور بمقدار 4.4 نقطة مئوية فيما ارتفع للإناث بمقدار 1.4 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من عام 2019.
- **حسب الفئة العمرية:** سُجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة 20-24 سنة، حيث بلغ المعدل 57.7% و 42.2% لكل منهما على التوالي.

- **حسب المحافظة:** سُجّل أعلى معدل للبطالة في محافظة العاصمة وبنسبة بلغت 25.8%، فيما سُجل أدنى معدل للبطالة في محافظة الكرك وبنسبة بلغت 14.7%.

ووفقاً للمنتدى الاقتصادي الأردني يتوقع ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى 25% بنهاية عام 2020، حيث تسببت جائحة كورونا بتعثر الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لن تقوى على الاستمرار في الحفاظ على موظفيها على الرغم من التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة أثناء فترة الإغلاق.

المالية العامة

أدى ضعف النشاط الاقتصادي والتجاري إلى جانب تدابير دعم الاقتصاد خلال جائحة أزمة كورونا، إلى تفاقم المالية العامة للمملكة بشكل كبير في عام 2020. حيث سجَّلت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً بعد المنح قدره 1.1 مليار دينار (1.6 مليار دولار) خلال النصف الأول من العام الحالي 2020، وبنمو نسبته 98.2% عن الفترة المماثلة من العام 2019، وفي حال استثناء المنح الخارجية يبلغ العجز 1.2 مليار دينار، أما على صعيد تحليل بيانات المالية العامة فكانت كما يلي:

- سُجّلت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح) انخفاضاً بمقدار 15.9% خلال النصف الأول 2020 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019، لتصل إلى 3.0 مليار دينار، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات المحلية بما نسبته 16.8% لتبلغ 2.9 مليار دينار، وارتفاع المنح الخارجية بما نسبته 11.8% لتبلغ 115.2 مليون دينار.
- سُجَّلت النفقات العامة ارتفاعاً طفيفاً خلال النصف الأول 2020 بمقدار 0.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019، لتبلغ 4.2 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 2.2% عن الفترة المماثلة لتبلغ حوالي 4.0 مليار دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 32.5% عن الفترة المماثلة لتبلغ 211 مليون دينار.
- بلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة 73.0%، ويشير زيادة هذه النسبة إلى تقلص فجوة تغطية الإيرادات للنفقات.

التطورات المالية العامة خلال النصف الأول من عام 2020

البيان / السنة	النصف الأول 2019	النصف الأول 2020	نسبة التغير
الإيرادات المحلية	3,510.1	2,921.9	(%16.8)
المنح الخارجية	103.0	115.2	%11.8
إجمالي الإيرادات والمنح	**3,613.1**	**3,037.1**	**(%15.9)**
النفقات الجارية	3,868.5	3,951.8	%2.2
النفقات الرأسمالية	312.5	210.9	(%32.5)
إجمالي النفقات	**4,181.0**	**4,162.7**	**(%0.4)**
الوفر (العجز) المالي " بعد المنح "	**(567.9)**	**(1,125.6)**	**%98.2**
الوفر (العجز) المالي " قبل المنح "	**(670.9)**	**(1,240.8)**	**%85.0**

المديونية

سجَّل رصيد إجمالي الدَّيْن العام الداخلي والخارجي في نهاية شهر 2020/6 ارتفاعاً نسبته 6.6% عن رصيد نهاية العام 2019 ليصل إلى 32.1 مليار دينار (45.2 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته 101.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2020 مقابل 95.2% في نهاية عام 2019، وفيما يلي التفاصيل التي شهدتها المديونية:

- ارتفع رصيد إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية في نهاية شهر 2020/6 بما نسبته 7.5% عن رصيد نهاية العام 2019 ليصل إلى 19.1 مليار دينار (26.9 مليار دولار أمريكي)، أي ما نسبته 60.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2020.
- ارتفع رصيد إجمالي الدين الخارجي بنهاية شهر 2020/6 بما نسبته 2.2% عن رصيد نهاية عام 2019 ليصل إلى 13.0 مليار دينار (ما يعادل 18.3 مليار دولار أمريكي) أي ما نسبته 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2020.

تطورات المديونية حتى نهاية حزيران 2020

البيان / السنة	2019	حزيران 2020	نسبة التغير
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	17,738.1	19,073.5	%7.5
إجمالي الدين الداخلي / الناتج المحلي الإجمالي	%56.1	%60.6	4.5 نقطة مئوية
إجمالي الدين الخارجي	12,338.2	12,989.5	%5.3
إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي	%39.0	%41.2	2.2 نقطة مئوية
إجمالي الدين العام	**30,076.3**	**32,063.0**	**%6.6**
إجمالي الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	**%95.2**	**%101.8**	**6.6 نقطة مئوية**

وضمن هذا الإطار فقد توقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، ارتفاع إجمالي الدين العام في المملكة بما فيه الديون المضمونة والبلديات والمتأخرات المورقة إلى 112% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020.

حيث أن هذه المؤشرات من شأنها أن تربك خطط الحكومة لإنعاش الاقتصاد، حيث سيشكل الدين عبئاً كبيراً يثقل كاهل الموازنة العامة المنهكة أصلاً في ظل ركود الإنتاج تبعا لتداعيات الوباء وتقلص إيرادات السياحة.

قطاع التجارة الخارجية

تراجع أداء التجارة الخارجية الأردنية مقتفيةً أثر نظيراتها عالمياً، حيث تضررت التجارة العالمية بشكل كبير نتيجة لتفشي وباء كورونا، والذي أدى إلى إغلاق الحدود لدى معظم دول العالم. وفيما يلي التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال السبعة أشهر الأولى من العام الحالي 2020 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2019:

الميزان التجاري

سجَّل عجز الميزان التجاري للمملكة خلال السبعة أشهر الأولى 2020 انخفاضاً نسبته 24.4% مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام 2019 ليبلغ 3.5 مليار دينار، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجةً لاتساع الفجوة بين الصادرات والواردات وعلى النحو التالي:

- تراجع الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) خلال السبعة أشهر الأولى 2020 بنسبة 6.3% عن الفترة المماثلة من العام 2019 لتبلغ 3.1 مليار دينار.
- انخفاض المستوردات الكلية خلال السبعة أشهر الأولى 2020 بنسبة 16.9% عن الفترة المماثلة من العام 2019 لتبلغ 6.6 مليار دينار.

التركيب السلعي

- على صعيد التركيب السلعي للصادرات خلال السبعة أشهر الأولى من العام الحالي، فما زالت صادرات الألبسة تحتل المرتبة الأولى وبأهمية نسبية بلغت 24.2% (على الرغم من انخفاضها بنسبة بلغت 13.8%)، تلاها صادرات المملكة من صادرات البوتاس بأهمية نسبية 8.2% ومن ثم مستحضرات الصيدلة بأهمية نسبية 8.1%.
- على صعيد التركيب السلعي للمستوردات خلال السبعة أشهر الأولى من العام الحالي، فقد جاءت مستوردات المملكة من النفط الخام ومشتقاته في المرتبة الأولى وبأهمية نسبية بلغت 11.5% من إجمالي المستوردات، تلاها الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بأهمية نسبية بلغت 7.2%، تلاها في المرتبة الثالثة العربات والدراجات وأجزائها وبأهمية نسبية 6.6%.

ميزان المدفوعات

ارتفع عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال الربع الثاني هذا العام 2020 بنسبة بلغت حوالي 48.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019 ليبلغ 978.3 مليون دينار.

هذا ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الحساب الجاري عجزاً نسبته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي، مقارنة مع عجز في الحساب الجاري نسبته فقط 2.3% العام الماضي 2019. على أن يعاود عجز الحساب الجاري تراجعه إلى 5.7% العام المقبل 2021.

تطورات التجارة الخارجية خلال السبعة أشهر الأولى من العام 2020

البيان / السنة	السبعة أشهر الأولى 2019	السبعة أشهر الأولى 2020	نسبة التغير
الصادرات الوطنية	2,794.3	2,739.4	(%2.0)
المعاد تصديره	510.0	355.4	(%30.3)
الصادرات الكلية	**3,304.3**	**3,094.8**	**(%6.3)**
المستوردات الكلية	**7,986.7**	**6,635.3**	**(%16.9)**
الفائض (العجز) التجاري	**(4,682.4)**	**(3,540.5)**	**(%24.4)**
نسبة تغطية الصادرات للمستوردات	%41.4	%46.6	5.2 نقطة مئوية

الدخل السياحي

أظهرت بيانات البنك المركزي انخفاض الدخل السياحي للمملكة في أول سبعة شهور من عام 2020 بنسبة 63.7% لتسجل 819 مليون دينار مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2019، وتشير التوقعات إلى أن يعود إلى التحسن التدريجي خلال الربع الأخير بافتراض تحسن الوضع الصحي محلياً واقليمياً.

وفي الوقت نفسه، فقد ساهم انخفاض إنفاق الأردنيين على السياحة في الخارج بنسبة 67% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي بتخفيف الأثر السلبي لانخفاض الدخل السياحي على الحساب الجاري.

تحويلات العاملين

تأثرت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بتداعيات جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط على اقتصادات دول الخليج، حيث أظهرت البيانات تراجع حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 9.8% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي لتسجل 1.4 مليار دينار.

مصادر البيانات

دائرة الإحصاءات العامة

وزارة المالية

البنك المركزي الأردني

البنك الدولي

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020/10، صندوق النقد الدولي

أداء القطاع المصرفي الأردني

في ظل استمرار التحديات المحيطة بالاقتصاد الأردني سواءً في بيئته المحلية أو الاقليمية، واصلت البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني تدعيم مخصصاتها لمواجهة أي تدهور مفاجئ في جودة الموجودات، بالإضافة إلى تبني البنك المركزي الأردني لتدابير وإجراءات احترازية بهدف احتواء التداعيات السلبية لجائحة كورونا (COVID-19).

ويتمتّع الجهاز المصرفي الأردني بنسبة كفاية رأس مال أعلى من النسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5% حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الأردن 18.3% في نهاية عام 2019، ممّا يعني قدرة البنوك الأردنية بشكل عام على تحمل الصدمات ومخاطر الائتمان مقارنة مع بعض الدول.

هذا وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، أن تستمر البنوك الأردنية في تحقيق أرباح كافية عام 2020 لامتصاص تكاليف المخاطر، موضحة أن الأنظمة المصرفية المحافظة والفعالة في الأردن تلعب دورا مهماً في دعم المحافظ الائتمانية للبنوك. علماً بأنَّ الوكالة قد صنفت القطاع المصرفي الأردني خلال شهر آب 2020 في المستوى (B+ / Stable / B) في المجموعة الثامنة وفقاً لتقييم مخاطر الدولة في الصناعة المصرفية.

وفيما يلي قراءة ملخصة للإنجازات الكمية التي حققها القطاع المصرفي حتى نهاية شهر آب من العام الحالي وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني:

الموجودات المصرفية

- ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020 بمبلغ 1.6 مليار دينار وبما نسبته 3.0% عن نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 55.3 مليار دينار (78 مليار دولار).
- ارتفع إجمالي الموجودات المحلية في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020 بمبلغ 1.6 مليار دينار وبما نسبته 3.3% عن نهاية عام 2019 ليصل إلى حوالي 49.7 مليار دينار (70.1 مليار دولار).
- ارتفع (إجمالي الموجودات المحلية كنسبة من إجمالي الموجودات) من 89.6% في نهاية عام 2019 إلى 89.9% في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020.
- انخفضت (موجودات بنك الإسكان كنسبة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني) من 13.9% في نهاية عام 2019 إلى 13.5% في نهاية النصف الأول من العام الحالي.

تطور موجودات القطاع المصرفي مليون دينار

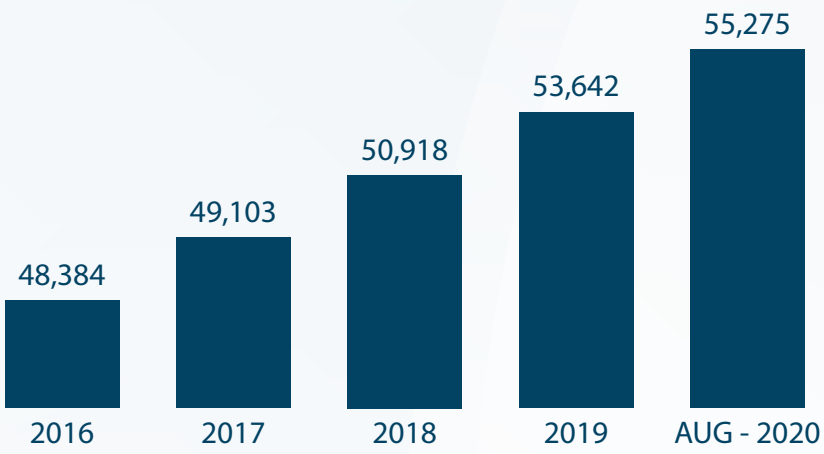

ودائع العملاء

- ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020 بمبلغ 126 مليون دينار وبما نسبته 0.4% عن نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 35.4 مليار دينار (50 مليار دولار).
- ارتفع إجمالي الودائع المحلية في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020 بمبلغ 100 مليون دينار وبما نسبته 0.4% عن نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 27.2 مليار دينار (38.4 مليار دولار أمريكي).
- حافظ (إجمالي الودائع بالعملة المحلية كنسبة من إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة) في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020 على نفس المستوى المسجل لها في نهاية عام 2019 والبالغ 76.8%.
- انخفض (إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الموجودات) من 65.8% في نهاية العام 2019 إلى 64.1% في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020.
- انخفض (رصيد ودائع العملاء لدى بنك الإسكان / فروع الأردن كنسبة من إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي الأردني) من 13.7% في نهاية عام 2019 إلى 13.0% في نهاية النصف الأول من العام الحالي 2020.

تطور ودائع العملاء

مليون دينار

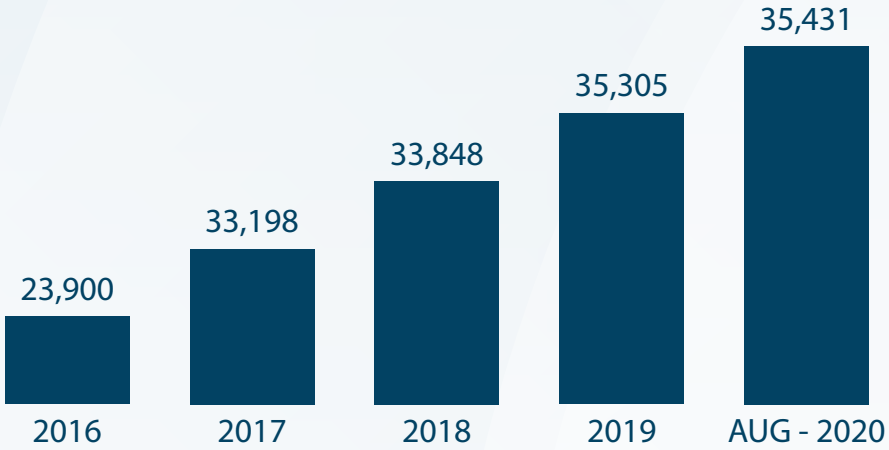

التسهيلات الائتمانية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من العام الجاري 2020 بمبلغ 1.6 مليار دينار وبما نسبته 5.8% عن نهاية عام 2019 لتصل إلى حوالي 28.6 مليار دينار (40.3 مليار دولار).
- ارتفع (إجمالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات المصرفية) من 50.4% في نهاية عام 2019 إلى 51.8% في نهاية شهر آب من لعام الجاري 2020.
- ارتفع (إجمالي التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي ودائع العملاء) من 76.7% في نهاية عام 2019 إلى 80.8% في نهاية شهر آب من لعام الجاري 2020.
- شكّلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة المحلية 91.9% من إجمالي ودائع العملاء بالعملة المحلية في نهاية شهر آب مقابل 87.9% في نهاية عام 2019، بينما شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالعملة الأجنبية 44.2% من إجمالي ودائع العملاء بالعملة الأجنبية في نهاية شهر آب مقابل 39.8% في نهاية 2019.
- حافظ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الإسكان من إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني في نهاية النصف الأول من العام الحالي على نفس المستوى المسجل في نهاية عام 2019 والبالغ 13.0%.

تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة

مليون دينار

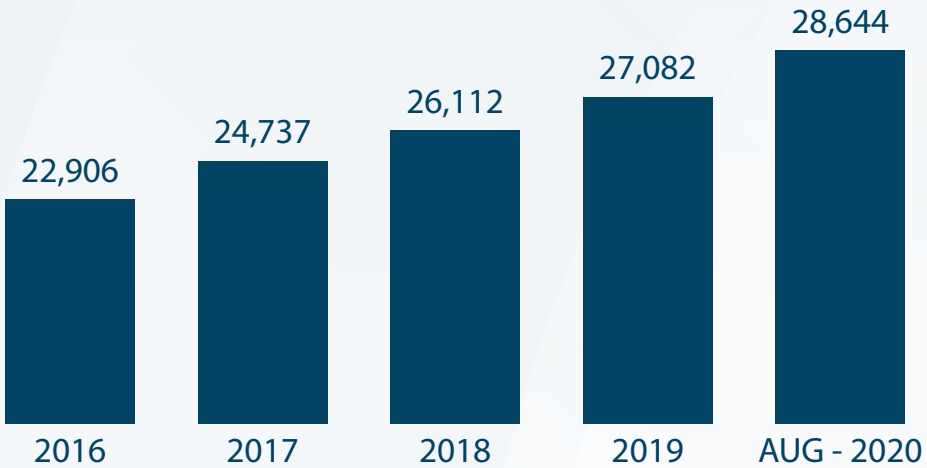

الاحتياطيات الأجنبية

- ارتفع رصيد الاحتياطات الأجنبية "ذهب وعملات" خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بنسبة 15% أو ما مقداره 1.8 مليار دينار مقارنة مع مستواه في نهاية العام 2019، وارتفعت قيمة الاحتياطي الأجنبي في نهاية آب إلى 13.9 مليار دينار مقارنة مع 12.1 مليار في نهاية العام الماضي. ويعود الارتفاع في إجمالي الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية نتيجة لإصدار سندات يوروبوندز بقيمة 1750 مليون دولار في شهر تموز، علماً أنه يستحق خلال العام 2020 سندات يوروبوندز خارجية في شهر تشرين الأول بقيمة 1250 مليون دولار، كما يستحق أذونات خزينة محلية بالعملة الأجنبية في شهر كانون الأول بقيمة 400 مليون دولار.
- توزعت الاحتياطيات الأجنبية للمملكة بين احتياطي عملات أجنبية بلغت 11.3 مليار دينار في نهاية آب الماضي مقارنة مع 10.6 مليار في نهاية العام 2019 بنسبة ارتفاع 7.2%، فيما ارتفع احتياطي الذهب 68% في نهاية آب إلى 2.6 مليار دينار مقارنة مع 1.5 مليار دينار في نهاية العام 2019.

ويعرف الاحتياطي الأجنبي بأنه الودائع والسندات من العملة الأجنبية والذهب التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية ومعظمهما تكون مقومة بالدولار الأميركي. والفائدة الرئيسية من هذا الاحتياطي هو السماح للمصرف المركزي بشراء العملة المحلية (إذ يسك النقود نفسها على أنها سندات دين) وهذا العمل يمكن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية. ويعتمد الاحتياطي الأجنبي في المملكة على عوامل مهمة منها حوالات المغتربين، الدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي، إلى جانب المساعدات الخارجية. ويشار إلى أن الحد الطبيعي لتغطية الاحتياطي الأجنبي للمستوردات في البنوك المركزية حول العالم يتراوح من 3 إلى 6 أشهر.

وفي آخر احصائية للبنك المركزي فإن تحويلات المغتربين تراجعت بنسبة 9.6% في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي إلى 1.2 مليار دينار مقارنة مع نفس الفترة من 2019. وارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 17.1% إلى نحو 214.9 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نفس الفترة من العام 2019، وكان صافي الاستثمار المباشر في الأردن يبلغ 183.5 مليون دينار في الربع الأول من 2019. وبدأ الاحتياطي الأجنبي في المملكة يشهد تراجعاً منذ العام 2016 مع تراجع حوالات المغتربين، وتباطؤ النمو في الدخل السياحي والمساعدات الخارجية، إلى جانب تراجع الاستثمار الأجنبي خاصة الاستثمارات الخليجية.

أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي الأردني كما هو الحال في نهاية شهر آب 2020

البيان / السنة	2019	آب 2020	نسبة التغير
السيولة المحلية (M2)	34,970	35,965	%2.8
الاحتياطيات الأجنبية (ذهب وعملات)	12,069	13,874	%15.0
الموجودات المصرفية	53,642	55,275	%3.0
الودائع المصرفية	35,305	35,431	%0.4
التسهيلات الائتمانية	27,082	28,644	%5.8
هامش الفائدة المصرفية (المرجح)	%5.24	%5.0	(0.24 نقطة مئوية)
سعر الإقراض لأفضل العملاء	%9.33	%8.33	(1.0 نقطة مئوية)

أسعار الفائدة

قام البنك المركزي الأردني خلال هذا العام بتخفيض أسعار الفائدة مرتين وبواقع 150 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.5%، وذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في الأسواق العالمية والإقليمية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، كما تأتي هذه التخفيضات بهدف تعزيز نمو الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية وتحفيز الإنفاق المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، بما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي.

وفيما يلي هيكل أسعار الفوائد حتى نهاية شهر آب من العام الحالي:

• سعر الفائدة الرئيسي	%2.5
• سعر إعادة الخصم	%3.5
• سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة	%3.25
• سعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة	%2.0
• سعر الإقراض لأفضل العملاء	%8.33

المصدر: البنك المركزي الأردني.

38.1 مليون دينار صافي أرباح مجموعة بنك الإسكان للتسعة أشهر المنتهية في 30 أيلول 2020

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 أيلول 2020، حيث حقّقت المجموعة أرباح صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 38.1 مليون دينار، بتراجع نسبته 46% مقارنةً مع الفترة المماثلة من العام الماضي.

ونظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها العالم أجمع والتوقعات المستقبلية السلبية لمعدلات النمو الاقتصادي بسبب تفشي وباء كورونا، اختارت مجموعة البنك الاستمرار في اتباع سياستها المتحفظة لبناء احتياطيات إضافية للخسائر الائتمانية المحتملة كإجراء وقائي لحماية البنك من أي تأثيرات سلبية على محفظة القروض، حيث تم اقتطاع 88.5 مليون دينار كمخصصات خسائر ائتمانية متوقعة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2020 ممّا أثر على صافي أرباح المجموعة. وقد أدّت هذه الإجراءات المحافظة التي تبناها البنك إلى النجاح في زيادة نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة لتصل إلى مستوى 100%.

وقد تمكّنت المجموعة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2020 من المحافظة على تحقيق نمو مستدام في إجمالي الدخل التشغيلي، حيث ارتفع بنسبة 0.4% ليصل إلى 273.0 مليون دينار، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار الفوائد عالمياً وانخفاض الإيرادات غير المرتبطة بالفوائد نتيجة الإيقاف المؤقت لاستيفاء بعض الرسوم والعمولات في أسواق المجموعة الرئيسية المتأثرة بوباء كورونا.

وأدّت جهود البنك المتواصلة في إدارة المركز المالي بفعالية مع المحافظة على جودة الأصول ومتانتها إلى ارتفاع إجمالي التسهيلات المصرفية بنسبة 1.6% لتصل إلى 4.7 مليار دينار كما في 30 أيلول 2020.

وفي تعقيبه على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس الإدارة، عبدالإله الخطيب، أن المجموعة تمكنت من تحقيق نتائج مالية تشغيلية متميزة خلال الفترة التي سبقت بدء تفشي وباء كورونا وذلك على الرغم من الظروف والتحديات الصعبة التي يواجهها الإقتصاد. وأضاف الخطيب أنَّ البنك واصل بعد ذلك أداءه القوي وتمكن من تحقيق نمو مستدام في إجمالي الدخل في ظل واقع اقتصادي أكثر صعوبة وبيئة تشغيلية عالمية غير مسبوقة تأثرت بعمق بجائحة كورونا، مثبتاً قدرته الكبيرة على التكيف والتعامل معها بكل كفاءة واقتدار. وثمن الخطيب الدور الهام الذي يلعبه البنك المركزي الأردني والإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لإحتواء حدة تداعيات هذه الجائحة والتخفيف من آثارها، معرباً عن أمله في أن تتظافر الجهود الوطنية لتمكين الاقتصاد الأردني من عبور هذه الفترة الحرجة بنجاح.

من جانبه، أكّد الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، على مواصلة البنك سياسته الملتزمة بالحفاظ على سلامة أصوله وجودتها ومتانة مركزه المالي، مع الاستمرار في تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف، وأوضح أنه تم اقتطاع مخصصات إضافية لمحفظة التسهيلات كإجراء احترازي في ضوء صعوبة المرحلة والأوضاع الاقتصادية السلبية المتوقعة الناجمة عن تفشي وباء كورونا. وأضاف الصفدي أن البنك تمكن من المحافظة على متانة قاعدته الرأسمالية، حيث بلغ اجمالي حقوق الملكية 1.1 مليار دينار، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.9% وبلغت نسبة السيولة 121% كما في 30 أيلول 2020، وكافة هذه النسب أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

"الأحوال المدنية والجوازات" وبنك الإسكان يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

وقّع بنك الإسكان ودائرة الأحوال المدنية والجوازات اتفاقية تعاون مشترك لاستخدام حزمة أدوات تطوير الأعمال SDK للبطاقة الذكية. وبموجب الاتفاقية التي وقعها عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات المدير العام فهد العموش، وعن بنك الإسكان الرئيس التنفيذي عمار الصفدي، سيتمكّن البنك من قراءة بيانات البطاقة الذكية (هوية الأحوال المدنية) بشكل آلي، وآمن، وموثوق، ويوفّر ميزات تراعي متطلبات واحتياجات عمليات البنك المصرفية التي تتطلب التحقق من شخصية العملاء.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية، في إطار جهود بنك الإسكان المتواصلة لمواكبة التطورات التكنولوجية الكبيرة التي تسهّل عملية إنجاز المعاملات المصرفية للعملاء وتوفر عليهم الجهد والوقت، وسعي البنك الدؤوب لتوفير أفضل خدمات الصناعة المصرفية ذات الجودة عبر التطوير المستمر في كافة المنتجات والخدمات المقدمة لجمهور العملاء.

وتُمكّن حزمة أدوات تطوير الأعمال SDK المتطورة من قراءة البيانات الموجودة على وجهي البطاقة والمخزّنة على الشريحة في بطاقة الأحوال المدنية عن طريق مجموعة من المفاتيح والملفات الإلكترونية المشفرة، لغايات تقديم مجموعة من الخدمات البنكية لعملاء البنك بشكل أسرع ومعلومات أدق، وضمن ضوابط وأسس تضمن سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وعدم تسريبها أو تناقلها بأي شكل من الأشكال وبما يحقق المصلحة العامة لجميع الأطراف.

وعقب توقيع الاتفاقية، قال مدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات فهد العموش: "أنّ هذه الاتفاقية هي تفعيل للشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يضمن تحسين مستوى تقديم الخدمات للمواطنين وفق ضوابط وأسس تضمن سرية المعلومات وأمنها، وانسجاماً مع التوجهات الحكومية الداعية دوماً للتسهيل على المواطنين".

وأشار العموش: "أن الاتفاقية ستمكن بنك الإسكان من قراءة بيانات البطاقة الذكية عن طريق الشريحة الإلكترونية الرقمية ومن خلال استخدام قارئ للبطاقة الذكية واسترجاع البيانات الشخصية للمواطنين دون تدخل شخصي وذلك عن طريق قرائتها مباشرة من الشريحة الإلكترونية الرقمية، مبيناً أن (التحقق الإلكتروني) هو أحد التطبيقات الهامة للبطاقة الذكية، ومشيراً إلى دوره في القضاء على حالات انتحال الشخصية".

من جانبه، أكّد الرئيس التنفيذي لبنك الإسكان عمّار الصفدي: "على أن هذه الاتفاقية تهدف لتوفير خدمة مصرفية مبتكرة ومتكاملة وذات جودة رفيعة للعملاء، حيث ستمكّن البنك من استخدام حزمة أدوات تطوير الأعمال SDK للبطاقة الذكية بهدف تسهيل إنجاز المعاملات المصرفية بأقل وقت وجهد ممكن، مع الحفاظ على سرية وأمن المعلومات". مثنياً على الجهود التي تقوم بها دائرة الأحوال المدنية والجوازات لإنشاء وتأسيس منظومة بيانات مدنية آمنة ومتكاملة وتقديم خدمات تقنية متميّزة للمواطنين.

وأشار الصفدي: " إلى دور بنك الإسكان الريادي في التحوّل الرقمي وتقديم خدمات ومنتجات متطورة تتسم بميزة تنافسية عالية لجمهور عملائه تواكب تطلعاتهم وتفوق توقعاتهم وبمنتهى الحرفية والمهنية المصرفية، مبيناً أن هذا التعاون يأتي ضمن خطط واستراتيجيات البنك الهادفة إلى تعزيز دوره في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تتماشى وأحدث أساليب العمل المصرفي وأكثرها تطوراً ".

بنك الإسكان يطلق بطاقة ماستركارد World Elite المعدنية لعملاء "Edge"

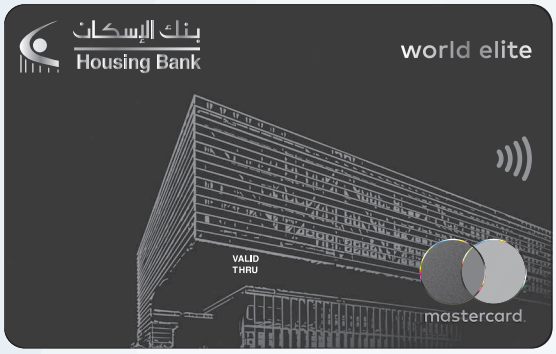

انطلاقاً من استراتيجيته الهادفة إلى تقديم خدمات تلائم أسلوب حياة عملائه المميزين، أعلن بنك الإسكان – البنك الأوسع انتشاراً في المملكة – عن إطلاقه بطاقة ماستركارد World Elite المعدنية بالكامل لتضاف إلى مجموعة منتجاته وخدماته وحلوله المصرفية التي تمتاز بمستوى رفيع من الرفاهية والحرفية والاتقان. وتعد بطاقة ماستركارد World Elite الجديدة، التي يطلقها بنك الإسكان لأول مرة في السوق الأردني، أول بطاقة معدنية بالكامل ذات تصميم مميز يناسب تطلعات شريحة كبار عملاء البنك Edge.

وتمنح بطاقة ماستركارد World Elite المعدنية حامليها العديد من المزايا أبرزها إمكانية الدخول إلى أكثر من 1000 صالة خاصة بكبار المسافرين في العديد من المطارات حول العالم مع مرافق مجاناً، وعروض الفنادق والتغطية التأمينية، وعروض السفر والتسوق، بالإضافة إلى عدة عروض حصرية للفعاليات المحلية والعالمية.

وقال رئيس مجموعة الأعمال المصرفية في بنك الإسكان، فاسكين أجميان: "يواكب بنك الإسكان باستمرار آخر وأحدث التطورات في الصناعة المصرفية، باعتباره رائد العمل المصرفي في الأردن، رغبة منه في توفير تجارب مصرفية ثرية، وعملية، وآمنة، وموثوقة، لعملائه".

وأضاف أجميان: ماستركارد World Elite المعدنية والأولى من نوعها على مستوى السوق المصرفي الأردني إضافة نوعية جديدة لمجموعة بطاقاتنا التي تمنح حامليها المرونة في عمليات الشراء مقرونة بأعلى درجات الأمان والحماية، مشيراً إلى حرص بنك الإسكان على تلبية تطلعات شريحة كبار عملاء البنك Edge.

وبمناسبة إطلاق البطاقة الجديدة، قال رمزي الأمعري مدير منطقة – لبنان والمشرق العربي ماستركارد: " في الوقت الذي تسعى فيه الأردن لتحقيق التحول للاقتصاد الرقمي، يتطلع المستهلكون للحصول على وسائل دفع رقمية أكثر ابتكاراً لتلبي متطلباتهم الشخصية بشكل أفضل. ولذا يسعدنا التعاون مع بنك الإسكان لإطلاق أول بطاقة ماستركارد World Elite المعدنية بالكامل بالأردن، والتي تجلب مجموعة متنوعة من الخدمات المميزة وتمنح حامليها مجموعة من المزايا الحصرية المجزية. وبصفتنا شركة عالمية رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، نحن ملتزمون بفهم وتلبية احتياجات المواطنين الأردنيين، ومنحهم طريقة أسرع وأبسط وأكثر أمانًا لتسديد كافة مدفوعاتهم".

وتمتاز بطاقة بنك الإسكان "World Elite" المعدنية بتلبية احتياجات العملاء من حيث السقف الائتماني المرتفع، وإمكانية الوصول المباشر إلى خدمة المساعد الشخصي عن طريق الاتصال بمركز عملاء النخبة (ماستركارد) في أي وقت، إلى جانب حزمة من الخدمات الحصرية مثل حجوزات مميزة بسلسلة فنادق "Realis & Châteaux"، وبرنامج "Concierge" للامتياز العالمي والذي يقدم للعميل الدعم الكامل في كل جانب من جوانب التي تناسب أسلوب حياته، وخدمات الاستقبال بالمطار لكبار العملاء عند الوصول والمغادرة. كما توفر البطاقة مزايا تقديم المطالبات للحصول على التغطية التأمينية، وخدمة الاستشارات الطبية، والاستفادة من برنامج الخصومات، إلى جانب الاشتراك في برنامج "Iskan Coins".

بنك الإسكان يطلق مبادرة السعادة المؤسسية ويستحدث وحدة خاصة بالسعادة المؤسسية

في إطار حرصه المستمر على خلق بيئة عمل إبداعية ومحفزة تعزز الإنتاجية لموظفيه، أطلق بنك الإسكان – البنك الأكثر والأوسع انتشاراً في المملكة – "مبادرة السعادة المؤسسية"، حيث استحدث البنك وحدة خاصة بالسعادة المؤسسية لتطبيق المبادرة والتي تهدف إلى ترسيخ مبدأ إسعاد الموظف في بيئة العمل ومأسسة هذا المفهوم المتميز نحو بيئة عمل إيجابية مبدعة ومبتكرة.

ويأتي تبني مبادرة السعادة المؤسسية، انطلاقاً من قناعة بنك الإسكان الراسخة بأن الموظفين ركيزة أساسية من ركائز البنك، لذا فإن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توفير بيئة عمل جاذبة ومحفزة للإبداع والابتكار ضرورة ملحة لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وقيمه الرئيسية. وينظر القائمون على هذه المبادرة إلى السعادة المؤسسية كاستراتيجية وثقافة مؤسسية واجبة التنفيذ لرفع مستويات السعادة بين الموظفين والعاملين في البنك وتعزيز أواصر التواصل والتعاون والعمل ضمن روح الفريق، وتحقيق حالة من الاندماج الفكري والنفسي بين الموظفين وبيئة العمل، وتعزيز قيم الإيجابية والمشاركة والولاء والانتماء وتحمل المسؤولية، إضافة إلى الحفاظ على الكفاءات واستقطاب المواهب وبما يؤدي في المحصلة إلى زيادة معدلات الإنتاجية وتحفيز الإبداع وتعزيز الأداء ورفع مستوى رضا عملاء البنك.

وتقوم مبادرة السعادة المؤسسية على تحويل مفهوم السعادة إلى واقع ملموس في بيئة العمل، واعتمادها ضمن أولويات الإدارة وعلى مختلف مستوياتها الإدارية، وترسيخ الإيجابية كقيمة أساسية في بيئة العمل، لما لذلك من تأثير إيجابي في الموظفين وانعكاس ذلك على العملاء ومستوى جودة الخدمات المقدمة وعلى البنك بشكل عام. وسيتم تنفيذ هذه المبادرة من خلال فريق عمل وحدة السعادة المؤسسية، وسفراء للسعادة في مختلف الدوائر والفروع سيسهمون في تطبيق الاستراتيجية الخاصة بالمبادرة والخطط المرتبطة بها والتي تتضمن مصفوفة من البرامج، والأنشطة، والفعاليات التي تهدف إلى إسعاد الموظفين وترسيخ الإيجابية، كما سيتم قياس مؤشرات أداء تطبيق منظومة السعادة المؤسسية وأثرها في البنك وموظفيه وتطويرها بشكل منتظم.

التحول الرقمي في ظل جائحة كورونا

لم يكن القطاع المالي والمصرفي بمنأى عن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، بل قد يكون أحد أكثر القطاعات التي تأثرت بها بصفته عصب الاقتصاد الرئيسي وارتباطه الوثيق مع القطاعات الأخرى، وهو الأمر الذي جعل مؤشرات أدائه من أهم العلامات الحيوية الدالة على فاعلية الاقتصاد في أي دولة.

وفي الوقت الذي حاصرت فيه جائحة كورونا العديد من اقتصادات دول العالم وتعرُّض الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية لأضرار وخسائر مالية كبيرة، لم يعد قطاع الإتصالات يقتصر على التواصل التقليدي والبحث عن المعلومات، بل بات يشكل العمود الفقري لاستخدام البيانات والمحتويات والتطبيقات الرقمية من قبل الحكومات والشركات والأفراد لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ظل تلك المعطيات التي أفرزت تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها فقد استشعرت المؤسسات المالية والمصرفية على مستوى العالم ضرورة تبني استراتيجيات التحول الرقمي لمواكبة التطور التكنولوجي في كافة المجالات وتطويره بالشكل الذي يلبي كافة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتلبية خدماتهم في أي وقت يطلبونها وعبر أجهزتهم الإلكترونية الذكية، هذا بالإضافة إلى أهمية هذا التحول في دعم استدامة الأعمال وتخفيض هيكل التكاليف والمصروفات بشقيه الرأسمالي والتشغيلي، خاصة فيما يتعلق بمصاريف التوسع في شبكة الفروع وما ينجم عنه من تكاليف البنى التحتية التقنية والهندسية، وبند الرواتب والأجور الذي يزداد طردياً مع البند السابق.

ويعرف الاقتصاد الرقمي على أنه الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت.

المدفوعات الرقمية في الأردن

يشرف البنك المركزي الأردني على نظام (إي فواتيركم) وبإدارة شركة (مدفوعاتكم) المتخصصة في مضمار الدفع الإلكتروني، وهو عبارة عن نظام يربط البنوك العاملة في المملكة مع الجهات المفوترة، ويمكن للمواطن استعراض ومعرفة قيمة فواتيره لدى الجهات المفوترة وسدادها إلكترونياً عبر قنوات عدة منها الصراف الآلي أو الإنترنت والمصرف أو من خلال الدفع عبر جهاز الهاتف الخلوي.

وفيما يلي إحصائية للمدفوعات الرقمية التي تمت من خلال النظام وفقاً للبيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2020:

- بلغ عدد الحركات (الفواتير) المسددة إلكترونياً عبر نظام عرض وتحصيل الفواتير (إي فواتيركم) خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي حوالي 15.9 مليون فاتورة، أي بزيادة 5.6 مليون فاتورة وبنمو نسبته 54.8% عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2019.
- بلغت قيمة الفواتير المسددة عبر (إي فواتيركم) في أول تسعة أشهر 5.5 مليار دينار وبزيادة مقدارها 522 مليون دينار وبنسبة تصل إلى 10.5% مقارنة بقيمة الفواتير المسددة عبر النظام في أول تسعة أشهر من العام الماضي، وجاءت هذه الفواتير كسداد مطالبات مؤسسات متنوعة (مياه، كهرباء، الاتصالات، التعليم وخدمات حكومية).
- ذكرت بيانات البنك المركزي أن 302 جهة من القطاعين العام والخاص ومن مختلف القطاعات الاقتصادية أصبحت اليوم مرتبطة بنظام (إي فواتيركم)، وذلك حتى نهاية شهر أيلول الماضي، بحيث تتيح للمواطنين سداد المطالبات المالية التي تتبع هذه الجهات المربوطة على النظام.

على صعيد آخر أعلنت الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)، أن عدد المحافظ الإلكترونية المستخدمة في المملكة قد تضاعف منذ بداية العام الحالي 2020 وحتى نهاية شهر أيلول الماضي ليصل إلى 1.2 مليون محفظة، وبدأ تقديم خدمة المحافظ الإلكترونية في الأردن عام 2016 ويوجد حالياً سبع شركات مرخصة من البنك المركزي الأردني تقدم خدمات المحافظ الإلكترونية، وهي: دينارك، زين كاش، محفظتي، المحفظة الوطنية، آية، أورنج موني وقدها.

كما تقوم ستة بنوك بتقديم خدمة المحفظة الإلكترونية لعملائها، وهم: بنك الإسكان، بنك الاردن، البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الاتحاد، والبنك التجاري الأردني.

والمحفظة الإلكترونية، هي حساب مالي إلكتروني يستخدم من خلال تطبيق على الهاتف النقال لتقديم خدمات مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير والدفع للمشتريات والتسوق الإلكتروني والادخار وغيره.

تحول البنوك إلى الحلول المصرفية الرقمية

وضمن هذا الإطار قال مصرف التسويات الدولية من مقره في مدينة بازل بأن أثر جائحة كورونا على النظام المصرفي الدولي قد كان إيجابياً من حيث المدفوعات الرقمية فيما كان أثره سلبياً من حيث التمويل الشامل (الشمول المالي)، قائلاً إنَّ السلطات المالية في جميع أنحاء العالم تحركت لتشجيع استخدام المدفوعات الرقمية استجابة للوباء، في حين شهد التمويل الشامل ضعفاً ملحوظاً. وبين المصرف إنَّ قيمة مؤسسات التقنية المالية والدفع الرقمي تقدر بأكثر من 127 مليار دولار، وهي واحدة من أسرع القطاعات الناشئة نمواً على مستوى العالم.

ويعد بنك كريدي سويس السويسري من الأمثلة التطبيقية على التحول المصرفي الرقمي، حيث بدأ البنك إصلاحاً شاملاً للحلول المصرفية الرقمية، مستغلاً أزمة فيروس كورونا كنقطة انطلاق لتعجيل جهود التحول من الفروع التقليدية على الأرض إلى الخدمات عبر الإنترنت. حيث أعلن البنك خططاً لإغلاق ربع فروعه المحلية البالغ عددها 146 بنهاية العام 2020، والتي من شأنها توفير 100 مليون فرنك سويسري (108 ملايين دولار) سنوياً بحلول 2022، حيث سيتم استثمار بعضها في التحول الرقمي.

تجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية في بنك كريدي سويس قد توسعت عبر الإنترنت بنسبة 40% في العامين الماضيين، بينما زادت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أكثر من الضعف، فيما شهد عدد الزيارات إلى الفروع انخفاضاً ملحوظاً منذ أعوام. ويسعى بنك كريدي سويس إلى اقتناص هذه الجائحة التي أدت إلى إغلاق عدد كبير من الفروع طوال فترة الحظر، بحيث أجبرت العملاء على التكيف مع الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

ونتيجةً لعمليات الإغلاق، فقد شهدت البنوك في جميع المجالات ارتفاعاً حاداً في النشاط عبر الإنترنت، فعلى سبيل المثال جاءت 47% من مبيعات الربع الثاني 2020 لبنك أوف أمريكا من خلال القنوات الرقمية، مقارنة مع ما نسبته 29% في الفترة نفسها على مدار العامين الماضيين.

مصادر البيانات

البنك المركزي الأردني.

الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).

رويترز.

العدد
67
تشرين الأول 2020

Housing Bank for Trade and Finance
@TheHousingBank
www.hbtf.com